جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير

تحت الرعاية السامية للسيد رئيس الجامعة
الأستاذ الدكتور عمر فرحاتي

الملتقى الوطني
حـــول
إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

المحاور

المحور الأول: دراسة أشكال و وسائل دعم الدولة الجزائرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الثاني: الصعوبات والعراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المحور الثالث: متطلبات استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المحور الرابع: المعايير المحاسبية الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الخامس: دور الهيئات الحكومية في إستدامة المؤسسات.

المحور السادس: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومسؤوليتها المتعلقة بالإستدامة البيئية .

المحور السابع: قياس مؤشرات إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الثامن: الحلول والمقترحات لإستدامة المؤسسات الجزائرية

يـــومي
07/06
ديسمبر 2017

قاعه المحاضرات الكبرى ابوالقاسم سعد الله
بالقطب الجامعي بالشط

الملتقى وطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
رئيس الملتقى	د. عوادي مصطفى
رئيس اللجنة العلمية	د. يونس الزين
مقرر اللجنة العلمية	د. رضا زهواني
رئيس اللجنة التنظيمية	د. موسى جديدي
نائب رئيس اللجنة التنظيمية	د. لعبيدي مهاوات
تاريخ إنعقاد الملتقى	يومي 06 و 07 ديسمبر 2017
البريد الإلكتروني للملتقى	Durabilite39@gmail.com

بطاقة معلومات المداخلة		
المحور رقم - 6 -	الصعوبات و العراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر	
عنوان المداخلة	المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر صعوبات وعراقيل	
الإسم واللقب	خالد قاشي	أيوب الشيكر
المؤهل العلمي	دكتوراه	طالب دكتوراه
الوظيفة	أستاذ محاضر أ	/
التخصص	/	إدارة أعمال عمومية :
المؤسسة	جامعة البليدة	جامعة البليدة
ملاحظات		

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر صعوبات وعراقيل

الملخص:

أولت الجزائر اهتماما كبيرا بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و العمل على إيجاد بديل فعال يسمح بتطوير الاقتصاد، و تنويع الإنتاج و خلق الثروة و القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات ، و لكن البيئة التي تنشط فيها هذه المؤسسات لا تساعد على التنمية و التطور مما جعلها تصطدم بظهور عدد كبير من المشاكل و العراقيل التي أصبحت تهدد بقاء و استمرارية هذه المؤسسات في الجزائر .

الكلمات المفتاحية : المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، الصعوبات و المشاكل ، الجزائر.

Résumé

L'Algérie a accordé une grande attention aux petites et moyennes entreprises afin de réaliser un développement économique et social et de trouver une alternative efficace pour développer l'économie, diversifier la production et créer de la richesse et de la valeur ajoutée en dehors du secteur des hydrocarbures, mais l'environnement dans lequel travaillent ces entreprises ne favorise pas le développement, ce qui les ont fait entrer en conflit avec l'émergence d'un grand nombre de problèmes et obstacles qui ont menacé la survie et la continuité des ces institutions en Algérie.

Mots –clés : petites et moyennes entreprises, difficultés et problèmes, Algérie

المقدمة :

يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الحجر الأساسي لتطور اقتصاديات الدول المتقدمة و حتى النامية ، مما له من انعكاسات إيجابية على خلق التوازن الإقليمي و تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، حيث تساهم هذه المؤسسات في خلق القيمة المضافة من خلال توفير فرص العمل و التقليل من حدة البطالة، و العمل على جذب الاستثمارات التي تساعد على تطوير عملية الإنتاج و تنويعه ، و حتى العمل التكامل الصناعي و دعم المؤسسات الكبرى من تحسين أدائها .

قامت الجزائر بتبني عدة إستراتيجيات من أجل إنعاش الاقتصاد الوطني و تطوير و تنويع القدرة الإنتاجية و ذلك من النهوض بالقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أجل المساعدة على التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و خلق الدخل و الثروة، و العمل إيجاد بديل فعال يسمح بتطوير الاقتصاد و تنويعه و العمل على تغطية عجز قطاع المحروقات الذي انخفضت وارداته بشكل كبير نتيجة انخفاض أسعار المواد الطاقوية ،و لكن هذه الإستراتيجيات لم تكن مدروسة بالشكل المطلوب مما أدى إلى ظهور عدد كبير من المشاكل و الصعوبات التي أصبحت تهدد بقاء و استمرارية هذه المؤسسات في الجزائر .

انطلاقا مما سبق ، سنحاول في هذا الموضوع الإجابة على الإشكال التالي :

ما المقصود بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ؟ و ما هي أهم الصعوبات و المشاكل التي تعيقها في الجزائر ؟

أهمية البحث : تتجلى أهمية البحث من أهمية الموضوع الذي تتناوله، حيث تكمن في تحديد و إبراز أهم المشاكل والصعوبات التي أصبحت تعاني منها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر التي تحول دون استمرارها و تطورها ، و لهذا يمكن استعمال هذه الورقة البحثية من أجل تجنب هذه المشاكل و الصعوبات و تحويلها إلى معارف من اجل تطويرها و تنميتها .

أهداف البحث : هناك مجموعة من الأهداف التي يطمح الباحث إلى تحقيقها من خلال هذه الورقة البحثية و لعل أهمها هي :

- تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر .
- إبراز أهم الخصائص التي تتميز بها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن المؤسسات الأخرى .
- تحديد أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- التعرف على أهم الصعوبات و المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر .
- تقديم بعض و الاقتراحات التي تساعد على مواجهة هذه المشاكل .

منهج الدراسة : من أجل الوصول إلى الهدف من وراء هذا البحث فقد اعتمدنا على المنهج الاستقرائي مستعملين أداة الوصف و التحليل .

هيكل الدراسة : سنحاول معالجة الموضوع من خلال المحاور التالية :

- المحور الأول : ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (المفهوم ، الخصائص ، الأهمية).
- المحور الثاني : الصعوبات و المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر .

المحور الأول : ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

تكتسب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة اهمية كبيرة في اقتصاديات الدول المتقدمة ، حيث تعتبر العمود الفقري للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، و مصدر هام للدخل و من حيث المشاركة في الناتج القومي للدول المتقدمة ، سوف نحاول في هذا المحور تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، ثم تحديد أهم الخصائص التي تميزها عن المؤسسات الأخرى ، و أيضا تحديد أهميتها في مجال التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

1. تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

لقد أصبح من الصعب إيجاد تعريف موحد لهذا النوع من المؤسسات ، إذ يختلف من دولة إلى أخرى ، اعتمادا على معيار حجم العمال أو رأس المال ، فما يبدو مؤسسة صغيرة و متوسطة في بلد متطور يكون مصنف كمؤسسة كبيرة في بلد نام و العكس صحيح ،[1] ومن هذه التعاريف الكثيرة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة نذكر :

التعريف الأول : تعريف الإتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة كالأتي :

– المؤسسة المتوسطة عي كل مؤسسة تشغل بين 50 و 249 عامل و برقم أعمال سنوي أقل من 40 مليون أورو ، و حصيلة سنوية لا تتعدى 27 مليون أورو .

– أما المؤسسة الصغيرة فهي كل مؤسسة تشغل مابين 10 و 49 عامل و برقم أعمال يساوي على الأقل 7 مليون أورو ، أو حصيلة سنوية لا تتعدى 5 مليون أورو .

– المؤسسة المصغرة هي كل مؤسسة تشغل مابين 01 إلى 09 عمال. [2]

التعريف الثاني : يقدم البنك الدولي تعريفا أكثر توازنا و استخداما مع الدول النامية معتمدا على حجم العمالة في تقسيم المؤسسات ، حيث أعتبر المؤسسة التي يعمل فيها أقل من 10 عمال و مبيعات الإجمالية السنوية حتى 100 ألف دولار و إجمالي الأصول حتى 10 ألاف دولار متناهية الصغر ، و المؤسسة الصغيرة هي التي يعمل فيها من 10 إلى 49 عاملا و إجمالي الأصول و المبيعات حتى 03 مليون دولار ، أما المؤسسات المتوسطة فيعمل بها من 50 إلى 100 عامل و إجمالي الأصول و المبيعات حتى 10 مليون أورو. [3]

التعريف الثالث :تعرف وزارة الصناعة و الجارة البريطانية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على النحو التالي :

- مؤسسة صغيرة إذا حققت شرطين من الشروط الثلاث التالية على الأقل :
  - رقم أعمال أقل من 2.8 مليون جنيه إسترليني .
  - موازنة أقل من 1.4 مليون جنيه إسترليني .
  - عمالة أقل من 50 موظفا .
- مؤسسة متوسطة إذا حققت المؤسسة شرطين من الشروط الثلاث التالية :
  - رقم أعمال أقل من 11.2 مليون جنيه إسترليني.
  - موازنة أقل من 5.6 مليون جنيه إسترليني .
  - عمالة أقل من 250 موظف .[4]

التعريف 4 : لقد تم الاعتماد في تعريف هذا النوع من المؤسسات في التشريع الجزائري على معياري عدد العمال و الجانب المالي ، حيث أشارت الجريد الرسمية إلى تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و يمكن توضيحه كما يلي :

– المادة 4: يقصد بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تلك المؤسسات التي تقوم بإنتاج السلع أو الخدمات ، التي تشغل من 1 إلى 250 عامل و رقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 02 مليار دينار أو الميزانية العامة السنوية تتراوح بين 100 و 500 مليون دينار جزائري .

– المادة 5 :أشارت إلى تصنيف المؤسسة المتوسطة بأنها تلك التي تشغل مابين 50 إلى 249 عامل و رقم أعمالها يتراوح مابين 200 إلى 02 مليار دينار جزائري أو الميزانية العامة السنوية تتراوح بين 100إلى 500 مليون دينار جزائري .

- المادة 6 : تصنف المؤسسات الصغيرة بأنها تلك التي تشغل بين 10 إلى 49 عامل و رقم أعمالها لا يتجاوز 200 مليون دينار جزائري ، أو الميزانية العامة السنوية لا تتجاوز 100 مليون دينار جزائري .
- المادة 7 : تصنف المؤسسات المتناهية الصغر أو الصغرى التي تشغل مابين 1 إلى 9 عمال و تحقق رقم أعمال أقل من 20 مليون دينار جزائري ، أو الميزانية العامة لا تتجاوز 10 مليون دينار جزائري .[5]

2. خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

تتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالعديد من الخصائص التي تميزها عن المؤسسات الأخرى و يمكن توضيحها فيما يلي :

- تتميز باستخدام التكنولوجيا و تقنيات جديدة إنتاجية أقل تعقيدا بحيث تكون كثيفة عنصر العمل و أقل كثافة الرأسمال ، و بالتالي قادرة على امتصاص اليد العاملة و أن انخفاض تعقد التقنية الإنتاجية فيها يجعل التدرب على استعمالها أيسر .

- قلة التخصص في العمل إلى درجة التي تقوم فيها الوظيفة الواحدة بمهام عدة وظائف ، والعمل .متعدد الاختصاصات في الغالب وهذا ما يوفر الجو للكثير من المبادرة
- يتميز الهيكل التنظيمي لهذه المؤسسات بالبساطة و قلة التعقد ، فالقرار يتخذ من طرف المالك المسير و عليه يتخذ القرار بسرعة ، ففي اقتصاد و المنافسة ميزته التنافس الشديد لا تقاس بالحجم و إنما تقاس بالسرعة في اتخاذ القرار .
- القرب من العميل و المورد و إمكانية تطوير علاقات شخصية ، وبالتالي تقديم خدمة متميزة ما يؤدي إلى زيادة رضا العميل و إرضاء المورد لمرونتها فيما تتعلق بمواعيد و كميات التسليم .
- الفعالية و الكفاءة حيث تتجلى في قدرة هذه المؤسسات على تحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية لمالكها و إشباع رغبات و احتياجات العملاء بشكل أكبر .
- سهولة القيادة و التوجيه و تحديد الأهداف الواضحة للمشروع بسهولة ، و إقناع العاملين بالأسس و السياسات و النظم التي تحكم المشروع .
- سهولة و بساطة التنظيم من خلال التوزيع المناسب للاختصاصات بين أقسام المشروع ، التحديد الدقيق للمسؤوليات و التوفيق بين المركزية و أغراض التخطيط و الرقابة و بين اللامركزية لأغراض سرعة التنفيذ .[6]
- سهولة التأسيس و الاعتماد على الموارد الداخلية في التمويل : تستمد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عنصر السهولة في إنشائها من احتياجها إلى رؤوس الأموال صغيرة نسبيا .
- قابلية الإبداع و الابتكار : تعتمد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الكثير من الأحيان إلى الإبداع و الابتكار في منتجاتها و هذا راجع إلى أن هذه المؤسسات لا يمكنها أن تنتج بأحجام كبيرة لهذا في تلجأ إلى تعويض النقص بإجراء تعديلات عن طريق التركيز على الجودة و البحث عن الجديد ، و تشجيع العاملين على الاقتراح و إبداء الرأي في مشاكل العمل مما يخلق مناخا مساعدا على الإبداع و الابتكار.
- مرونة الإدارة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث تتميز بقدر عال من المرونة و سرعة و مواكبة التغيرات في العمل و ظروفه و التكيف معها بسرعة فائقة ، و يعود ذلك إلى الطابع الغير الرسمي للتعامل بين العملاء و العاملين و صاحب المؤسسة ، و عدم وجود لوائح جامدة تعرقل اتخاذ القرارات فالأمر كله متروك بصورة أساسية لصاحب المؤسسة و خبرته في تقدير المواقف و معالجتها
- تعتبر وسيلة من وسائل خلق العمالة باعتبارها تعتمد على الكثافة العمالية في الإنتاج أكثر مما تعتمد على الكثافة الرأسمالية .[7]

3. أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

يتفق جميع المسؤولين و أصحاب القرار في العالم أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مكانة عظيمة في تحقيق الاستقلال الاقتصادي و استقراره ، لما لها من عدة مزايا و خصائص تفتقدها كثير من المؤسسات الاقتصادية و هي مرنة للتحولات العالمية و الأزمات الاقتصادية العاصفة بأدوات التنمية ، و أنها تمثل المصدر الرئيسي للأفكار الجديدة و الاختراعات فضلا عن كونها النواة الرئيسية كثير من مؤسسات متعددة الجنسيات ، حيث تعتبر ركيزة أساسية لجل الإقتصادات المتطورة[8] ، و يمكن تحديد أهميتها فيما يلي :

–تلبية الحاجات الحالية للسكان : تعمل المؤسسات الصناعية الغيرة و المتوسطة على امتصاص الإختلالات المسجلة على الصعيد القطاعات و الفروع الصناعية التي تعمل على تلبية احتياجات السكان بشكل مباشر ، فطبيعة هذه المؤسسات لا تحتاج إلى تكنولوجيا عالية تمكنها من تلبية الحاجيات الجارية للسكان من مختلف السلع و المنتجات على مستوى السوق المحلي و الوطني ، بالإضافة إلى هذا فهي تعمل على خلق مناصب الشغل و امتصاص البطالة .

– **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أداة لتحقيق التوازن الإقليمي و التنمية الاجتماعية** : يرتبط الجانب الاقتصادي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بجانب اجتماعي هام ، نتيجة ارتباط المشاريع الصغيرة غالبا مع العائلة مما يساهم في تعبئة المدخرات العائلية و استثماراتها نحو الأفضل ، و بهذا تساهم هذه المؤسسات في تحقيق التوازن و التنمية الإقليمية و ذلك لقدرتها على الانتشار و قلة احتياجاتها للبنية التحتية نتيجة صغر حجمها و محدودية نشاطها ، مما يجعلها قادرة على ممارسة نشاطها في المناطق النائية و إعادة توزيع الاستثمار، فهي بذلك تساعد على تنمية المناطق المعزولة و توجيه الاستثمارات إليها .

– أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في المنافسة و جذب الاستثمارات الأجنبية : إن توفير التسهيلات اللازمة و التعديل المستمر في إجراءات و قوانين الاستثمار الأجنبي المباشر من شأنه المساهمة في دخول العديد من المستثمرين الأجانب من أجل الاستثمار في مجال الصناعات الصغيرة و المتوسطة التي يراه مجال خصبا لاستقطاب هذه الاستثمارات ، وقد تزايد الاتجاه إلى تدويل النشاط من خلال تكثيف الاستثمار الأجنبي المباشر للمنشآت الصغيرة و المتوسطة نظرا للخصائص التي تتميز بها من خلال ترقية أشكال المقاولة بالباطن و توفير المناخ الاستثماري المناسب و المشجع.

– أهمية المؤسسات الاقتصادية في التكيف مع المتقلبات و الأزمات الاقتصادية : تعد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أكثر مرونة من المؤسسات الكبرى في التأقلم مع التقلبات أو التغيرات في الظروف الاقتصادية كما أن لها القدرة على الاستجابة لطلبات السوق بصفة سريعة و في أقل وقت ممكن ، ويعود هذا إلى صغر حجم الاستثمار مما يسهل عليه التحول الاقتصادي ، و بالتالي تبرز أهمية هذه المؤسسات في أوقات الأزمات .

– أهمية المؤسسات الاقتصادية و المتوسطة في التكامل الصناعي و دعم المؤسسات الكبيرة : إن إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يسمح بتحقيق التكامل مع الصناعات الكبرى و ذلك من خلال توفير العديد من المدخلات لها و استيعاب مخرجاتها ، كما أنها تعتبر كمصدر لتكوين الخبرات و تدريب العمال من خلال تقديم دورات تدريبية و مهنية مختصة لعمال المؤسسات الكبرى ، بالإضافة إلى قيامها بدور المورد و تقديم خدمات ما بعد البيع للزبائن ، وعادة ما تبني المؤسسات الكبرى إستراتيجيتها بالاعتماد على الموردين الخارجيين الصغار .[9]

– **توظيف حجم مهم من اليد العاملة** : تتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بكثافة اليد العاملة ، كونها تعتمد على العنصر البشري في العملية الإنتاجية ، ويقدر متوسط تشغيل الصناعات الصغيرة و المتوسطة في الدول المتقدمة ب 50% من مجموع اليد العاملة في القطاع الخاص .

– **توفير مناصب الشغل** : تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إتاحة فرص عمل كبيرة في الوقت التي تعاني الدول لاسيما النامية من مشكلة البطالة ، و تتمثل أهم الأسباب التي جعلت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أكثر استقطابا لليد العاملة في أنها مشروعات كثيفة العمالة .

– **مصدر لتوليد الناتج القومي** :حيث تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصناعية في الدول الغربية ب 30% من الناتج القومي الإجمالي ، و هي نسبة معتبرة خاصة إذا إستثنينا المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في النشاطات الأخرى غير الصناعية .

– **دعم الصادرات** : تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا هاما في تنمية الصادرات و تخفيف العجز في ميزان المدفوعات ، و ذلك لقدراتها على التحول إلى الخارجية بسبب تنوع منتجاتها و انخفاض تكاليفها ، بالإضافة إلى اعتمادها على المواد الولية المحلية و هو ما يعني محدودية وارداتها

– **تنمية المناطق الريفية** : مقارنة بالمؤسسات الكبيرة ، تتمتع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بمرونة أكبر في اختيار أماكن توطئتها لأنها تحتاج إلى قدر ضئيل من خدمات البنية التحتية ، وبالتالي إمكانية إقامتها في المناطق الريفية ، و هذا ما يساعد على توفير فرص العمل لسكان هذه المناطق و تحسين مستوى معيشتهم و التقليل من الهجرة إلى مناطق الحضرية [10]

المحور الثاني : الصعوبات و العراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر :

تنشط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ضمن بيئة لا تساعد على التطور و التنمية ، و ذلك نتيجة لوجود مجموعة كبيرة من العوائق و الصعوبات التي أثرت سلبا على هذه المؤسسات ، و يمكن تحديد هذه الصعوبات فيما يلي :

1. **مشاكل التمويل** :تجد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة صعوبات بالغة في الحصول على تمويلات اللازمة لنشاطها و هذا بسبب ثقل سير عمليات المصرفية للبنوك الجزائرية و اتسامها بالبيروقراطية في أداء خدماتها من حيث معالجة الصكوك ،التحويلات المالية ، دراسة الملفات .... الخ و عزوفها عن تمويل أنشطة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لغياب الضمانات الكافية لاسترداد أموالها و تفضيل تمويل الأنشطة التجارية (تصدير / ستراد) على الأنشطة الإنتاجية ، كما نجد ضعف تكييف النظام المالي الحالي مع متطلبات المحيط الاقتصادي الجديد ، ففي الوقت الذي يعلن فيه عن إجراءات دعم مالي و تشجيع الاستثمارات و الشراكة فإن الواقع يشير إلى اصطدام كل هذه التصورات بالتعقيدات ذات الطابع المالي منها :

- غياب أو نقص شديد في التمويل طويل المدى ؛
- نقص في المعلومات المالية خاصة فيما يتعلق بالجوانب التي تستفيد منها المؤسسة كالإعفاءات ؛
- ضعف الشفافية في تسيير عملية منح القروض رغم أن الأصل في القروض خاضع للإشهار ؛
- محدودية صلاحية الوكالات البنكية في عملية منح القروض بسبب عدم الاستقلالية النسب ؛[11]
- ارتفاع سعر الفائدة
- عدم تخصيص بنك لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دون غيرها .
- اشتراط ضمانات عقارية أو عينية على القروض قد لا تكون في متناول جميع المستثمرين . [12]

- الاعتذارات الدائمة بالمشاكل و الصعوبات التي تعرفها البنوك العمومية عند إعادة تمويل خزينتها لدى البنك المركزي .
- التسيير البيروقراطي للبنوك العمومية، و مركز اتخاذ القرار المتعلق بمنح القروض ، كانت له أثار سيئة على أجال معالجة طلبات تمويل المشاريع الإستثمارية .[13]

2. مشكل النظام الضريبي و الجمركي :

تختلف الأعباء الضريبية التي تتحملها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة اختلافا كبيرا من بلد إلى أخر ، إذ لا يساعدها بأي حال من الأحوال على العمل الإنتاجي ، بل يؤدي إلى تعدد و تنامي الأنشطة الموازية التي تصب في خانة التهرب الضريبي ، بسبب ثقل نسب الضرائب اقتطاع الضرائب غير المباشرة و الضرائب الجزافية ، و عدم أهليتها للاستثناءات التي تتمتع بها المؤسسات الكبيرة ، كما أن صعوبة مسك حسابات المؤسسة يدفع مصالح الضرائب إلى الاعتماد على التقدير الجزافي ، و الذي عادة ما يكون مبالغ فيه أو يصعب على أصحاب هذه المؤسسات إثبات عكس ذلك ، مما قد يعرض المؤسسة ككل للتوقف هروبا من الأعباء الضريبية ، إلى جانب نقص خبرة أصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالأساليب التي نحقق و فرات ضريبية ، إضافة إلى ما سبق تؤدي الضرائب العالية المفروضة على جداول الأجور أو أعباء الضمان الاجتماعي إلى زيادة تكاليف الأيدي العاملة ، وهذا الأمر خاص بوجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لأنها أكثر كثافة في العمالة من المؤسسات الكبيرة في كثير من الأحيان .

زيادة على ذلك ، فالنظام الجمركي يشكل أحد العقبات التي نخلق مشاكل و صعوبات عديدة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و ذلك نتيجة الإجراءات المتخذة من قبل إدارة الجمارك التي تسير وفق تشريع لا يسهل نشاط هذا القطاع و كذا لبعده على تطبيقات و الأعراف الدولية التي تتماشى مع تكييف القوانين و الآليات الجمركية . [14]

فغالبا ما تكون الرسوم الجمركية في صالح الصناعات الحضرية الكبيرة على حساب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، كما أن الرسوم أقل ما تكون على السلع الرأسمالية الثقيلة ثم ترتفع تدريجيا بدءا بفئات السلع الوسطية ثم السلع المعمرة ، مع ملاحظة أن العديد من السلع المصنفة سلعا وسيطة أو سلعا استهلاكية في مفهوم التعريفة الجمركية تعتبر سلعا رأسمالية بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .[15]

3. **المشاكل المتعلقة بالعقار و العقار الصناعي** : عوضا أن يكون العقار في الجزائر أداة لدعم الاستثمارات ، أصبح أكبر العناصر الكابحة لنشاط المؤسسات الوطنية بشكل عام و للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة على وجه الخصوص ، فالحصول على عقد الملكية أو عقد الإيجار يعد أمرا أساسيا من أجل الحصول على التراخيص الأخرى المكملة .

يرجع سبب في العجز عن تسهيل إجراءات الحصول على العقار اللازم لإقامة مؤسسات صغيرة و متوسطة إلى ما يلي :

- غياب سلطة اتخاذ القرار حول تخصيص الأراضي و تسيير المساحات الصناعية .
- محدودية الأراضي المخصصة للنشاط الصناعي و طغيان المضاربة على العقار الصناعي ، حيث يتم تحويل عدد معتبر من العقارات الصناعية إلى وجهة غير استثمارية ، كالبناء و قد أدى ذلك إلى بروز الندرة و محدودية العرض .

- عجز التعليمة الوزارية رقم 28 المؤرخة في 15 مارس 1994 المتعلقة بآليات تسهيل منح الأراضي إلى المستثمرين عن تسوية مشكل العقار الصناعي حيث ساهمت هذه التعليمة في تحويل مساحات مهمة من العقار الصناعي لصالح نشاطات عمرانية و تجارية كما أنها عجزت عن توفير عقار صناعى قابل لاستغلال.
- طول مدة منح الأراضي المخصصة لاستثمار .
- الأراضي عموما لا تتبع جهة إدارية واحدة إذ نجد أراضي تابعة للبلدية و أراضي دومين و أراضي خاصة .
- غياب إطار قانوني و تنظيمي يحدد طرق و أجال كيفيات و شروط التنازل عن الأراضي .[16] .

4. **صعوبات في التسويق** : تظهر بعض المشاكل في الوظيفة التسويقية لكثير من مؤسسات هذا القطاع فرغم تباينها و ذلك حسب نوعية المؤسسات و طبيعة نشاطها إلا أنها تبدو تؤثر سلبيا عليها و من هذه الصعوبات:

-انخفاض الإمكانيات المالية لهذه المؤسسات مما يؤدي إلى ضعف الكفاءة التسويقية نتيجة لعدم قدرتها لتوفير معلومات عن السوق المحلي والخارجي وأذواق المستهلكين بالإضافة إلى مشاكل ارتفاع تكاليف النقل وتأخر العملاء في تسديد قيمة المبيعات وعدم دعم المنتج الوطني بالدرجة الكافية.

-عدم وجود منافذ تسويقية منتظمة لتعريف المستهلك المحلي والخارجي بمنتجات وخدمات هذه المؤسسات فضلاً عن ضيق نطاق السوق المحلي، وعدم إتباع الأسلوب العلمي الحديث في مجال التسويق ونقص الكفاءات التسويقية وعدم الاهتمام بإجراء البحوث التسويقية خاصة في مجال دراسة الأسواق وأساليب النقل والتوزيع والتعبئة والتغليف وأذواق المستهلكين .... الخ، الأمر الذي يحد من قدرة هذه المؤسسات على تسويق منتجاتها.

-تفضيل المستهلك المحلي للمنتجات الأجنبية المماثلة في بعض الأحيان بدافع التقليد أو المحاكاة أو لاعتياده على استخدام هذه السلع الأجنبية مّم ا يحد من حجم الطلب على المنتجات المحلية.

-عدم توفر الحوافز الكافية للمنتجات المحلية مما يؤدي إلى منافسة المنتجات مستوردة لمثيلاتها من المنتجات المحلية وقيام بعض المؤسسات الأجنبية بإتباع سياسات إغرائية لتوفير منتجاتها للأسواق المحلية بأسعار تقل عن أسعار المنتج المحلي ، مما يؤدي إلى ضعف الموقف التنافسي للمؤسسات الوطنية العاملة في هذه الصناعات.

-اتجاه نسبة كبيرة من هذه المؤسسات إلى القيام بالبيع المباشر للمستهلك النهائي أو المستخدم الصناعي أو بالبيع لتجار التجزئة الصغار مما يؤدي إلى زيادة الأعباء التسويقية لهذه المنشآت وعدم قيامها بأداء هذه المهمة بكفاءة.

-عدم إتباع الأساليب الحديثة في الإدارة حيث يسود في إدارة هذه المؤسسات نمط المدير المالك الذي يجمع عادة بين وظائف الإدارة والتمويل والتسويق وغيرها بالإضافة إلى عدم وجود التخصص الوظيفي بالمعنى المعروف في مجال ترتيب الوظائف والمحاسبة والاقتصاد وغيرها، وعدم وجود تنظيم إداري واضح المعالم لسير العمل في أقسام و إدارات المنشأة.

-تعاني معظم هذه المؤسسات من عدم مع رفتها بقواعد وأساليب التعامل مع الجهات الإدارية الرسمية في الدولة كالسجلات التجارية والصناعية مما يؤدي إلى طول الوقت اللازم لانجاز معاملاتها.

-نقص المعلومات والإحصاءات المتاحة لدى هذه المؤسسات خاصة فيما يتعلق بالمؤسسات المنافسة وشروط ومواصفات السلع المنتجة وأنظمة ولوائح العمل والتأمينات الاجتماعية وغير ذلك من البيانات والإحصاءات اللازمة لتسيير أعمالها على الوجه المستهدف[17]

5. **ندرة العمالة المدربة** : و تنقسم هذه المشكلة إلى قسمين :

– نقص العمالة المدربة و عدم كفاية المعروض لتلبية احتياجات أصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مما يؤثر بشكل واضح على أدائها و التي تتسم بكثافة استخدماها لعنصر العمل ، بما يضطر المؤسسة القيام بهام التدريب و التعلم داخلها و هو ما يمثل تكلفة بالنسبة لصاحب المؤسسة .

سرعة دوران العمالة و عدم استقرارها لمدة طويلة بمكان العمل يؤدي إلى عدم كفاءة الإنتاج ، ويرجع ذلك إلى عدم وجود علاقة تعاقدية بين صاحب المؤسسة و العمال ، لما يترتب عليها من التزامات مادية مرتفعة على طرفي العلاقة ،و هكذا فإن اضطرار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى توظيف عمال غير مهرة باستمرار و تحمل مشاكل و أعباء تدريبهم أثناء العمل فضلا عن عدم بقائهم في أعمالهم من شأن ذلك أن يؤدي إلى خفض الإنتاجية و خفض جودة و نوعية السلع المنتجة بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج بالنسبة لمؤسسات الصغيرة و المتوسطة . [18]

6. **المشاكل و الصعوبات التنظيمية و الإدارية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة:** يعتمد نجاح قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أساسا على الأسلوب التي تنتهجه الإدارة المسيرة لهذا القطاع في تعاملها مع مديري المؤسسات ، ويتوقف كذلك على مستوى التعامل بين العاملين و المرؤوسين و هذا ما تفتقده مؤسساتنا ، التي تتطور ببطء شديد مقارنة بما تتطلبه التنمية الاقتصادية، فالمشكلة التي تعاني منها إدارة هذه المؤسسات هي مشكلة نظام ، و ليست مشكلة أشخاص ، لأن الإدارة الجزائرية لازلت تمثل السبب الرئيسي لجل العوائق التي تقف في وجه التنمية الإدارية و الاقتصادية ،من خلال روح الروتين الممل ، فهناك كثير من المشاريع عطلت كون أن نشاط المؤسسة يتطلب الاستجابة الإدارية السريعة تنظيما و تنفيذا ، مما ضيع على أصحابها و على الاقتصاد الوطني فرصا استثمارية لا تعوض .

– الحصول على تراخيص رسمية بممارسة النشاط يستغرق ثمنا طويلا قد يمتد إلى سنوات بتكاليف عالية سواء كانت رسمية أو غير رسمية ، وتعبر هذه الأخيرة عن الرشاوى التي يطلبها بعض الموظفون أو المسؤولون لقاء أداء خدمة أو السرعة في الإجراءات الإدارية ، و في حال قيام المستثمر بالمشروع بعد عناء الإنتضار الصريح وما يصحبه من تكاليف خاصة يجد نفسه في صراع أخر مع الضرائب التي تحد من قدرته على مواصلة النشاط و ربما تركه نهائيا .

–كما تطرح شهادة إثبات قيم المحل التجاري كمشكل أمام المستثمرين ، الذين لا يتمعون بالعقار الصناعي و الذين لا يمكنهم القيد في السجل الإداري دون تقديم شهادة وضعية الجبائية ،و منه لا يمكنهم القيام بمشاريعهم.

–منذ فرض قواعد و آليات الاقتصاد الحر ، حيث تميز الإستراد بالفوضى مما خلق مناخا أضر باقتصاد الدولة ، لأنه عدم حماية المنتج الوطني من التدفق العشوائي للسلع المستوردة سيؤدي حتما إلى توقف مسار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية و يتجلى الإستراد الغير المنظم من خلال:

– عدم وجود أسواق جديدة ، وضيق الأسواق القديمة بسبب تدفق السلع المستوردة من جهة و ضعف القدرة الشرائية من جهة .

– الإغراق المتمثل في إستراد السلع و بيعها محليا بأسعار أقل من سعر مثيلاتها المحلية في السوق.

– انعدام المعلومات أفرز ظهور عدد كبير من المؤسسات الاستيراد في السنوات الأخيرة تهدد كيان المؤسسات الإنتاجية الوطنية . [19]

7. **المشاكل و المعوقات المتعلقة بالمعلومات** : تعاني المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر من نقص شديد في المعلومات و البيانات التي تمكنها من اتخاذ قرار الاستثمار على أسس اقتصادية رشيدة ، مما يترتب عدم إدراكها لفرص الاستثمار المتاحة أو الجدوى التوسع أو التنويع النشاط ، كما أن عدم الإلمام بتطورات الإنتاج و الطلب السوقي و حجم الواردات المناظرة و مستويات الأسعار و غيرها من المتغيرات

الاقتصادية يجعل من الصعوبة تحديد سياسات الإنتاج و التسويق التي تمكنها من تدعيم قدراتها التنافسية في السوق أو علاقاتها التكاملية مع المؤسسات الكبيرة . [20]

8. **ضعف التكوين و العمل المؤهل** : تم تصنيف الجزائر في المرتبة 118 من حيث الكفاءة التعليمية ، وهذا دلالة على تدهور نظامها التعليمي و التكويني الذي يجعل من مخرجات المنظومة التعليمية و التكوينية لا تتناسب و احتياجات الجهاز الإنتاجي ، بالإضافة إلى غياب التدريب و التكوين على مستوى المؤسسات الإنتاجية .[21]

9. **تحديات عولمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** : إن الانضمام المرتقب للجزائر إلى منظمة العالمية للتجارة و الشروع في التطبيق العملي لبنود اتفاق الشراكة ، ستترتب عنه أثارا سلبية على الاقتصاد الجزائري ، و المؤسسة الصغيرة و المتوسطة على وجه الخصوص غير المؤهلة في الوقت الراهن لمواجهة تحديات المنافسة الخارجية ، و تبعات تحرير المبادلات التجارية ، و تفكيك الرسوم الجمركية و بالتالي إزالة القيود أمام انتقال السلع و الخدمات و رؤوس الأموال .

إن تحرير المبادلات التجارية بدون تحسين المنتوج المحلي من حيث الكمية و النوعية ، و بدون تأهيل المؤسسات المحلية سيؤدي إلى إجهاض عملية النمو و مالها من أضرار اقتصادية و اجتماعية تتلخص في تراجع رصيد الدولة من العملة الصعبة و تقلص حجم الإنتاج المحلي و قلة فرص الاستثمار ، و ارتفاع معدلات البطالة ، و أخيرا ظهور أنماط استهلاكية دخيلة ، تطلب المنتجات الأجنبية و تعزف عن ما هو محلي[22]

10. **صعوبات أخرى** :

- الإجراءات الحكومية التي تقيد من حرية هذه المؤسسات مما يحول دون نموها و خاصة البلدان النامية .
- عدم الاستقرار الاقتصادي "التضخم " ارتفاع الأسعار المواد الأولية غالبا ما يهدد هذه المؤسسات و يحول دون تحقيقها للأرباح .
- إهمال لجانب البحث و التطوير و عدم الاقتناع بأهمية و ضرورته .
- عدم وجود دعم حكومي كاف أو هذا ما يفسر أن هناك قيود تشريعية تحد من نشاط هذه المؤسسات ، و إضافة إلى منافسة المؤسسات الكبرى لها و عدم توفر التمويل الكاف لها .[23]
- كساد الإنتاج الراجع إلى انخفاض القدرة الشرائية و المنافسة الغير النزيهة للإنتاج المستورد .
- المشاكل الأمنية في بعض المناطق .
- نمو القطاع الغير الرسمي كالسوق الموازية و المداخيل الطفيلية .
- التمييز بين القطاع العام و القطاع الخاص .
- غياب الفضاءات الوسيطية (البورصة) : إن البورصة سواء كانت مالية أو تجارية ، تشكل إحدى الأدوات الناجعة لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، لاعتبارها تمثل فضاءا إعلاميا و تنشيطيا تشاوريا هاما .

– ارتفاع سعر تكلفة المنتجات الناتجة عن إعادة تقييم تكاليف الأموال الثابتة و المواد الأولية المستوردة الناجمة عن انخفاض العملة. [24]

– نقص القدرات و المهارات الإدارية لدى القائمين على الإدارة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

– النقص في الخبرة في ممارسة الأنشطة الاقتصادية .

– النقص في عمليات التخطيط الإستراتيجي .

– عدم وجود تنظيم واضح يحدد المسؤوليات و السلطات الخاصة بالوظائف في مثل هذه المؤسسات .[25]

الخاتمة :

بعد دراستنا للموضوع محل الدراسة و المتعلق بالصعوبات و العراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، استنتجنا أن البيئة التي تنشط فيها هذه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لا تساعد تماما على التطور و تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و إنشاء قطاع فعال يسمح بخلق الثروة و الدخل ، و ذلك نظرا لانتشار كافة أنواع الصعوبات و العراقيل التي تعرقل مسار تطور هذه المؤسسات و تهدد بقاء و إستمراريتها.

و قصد التخفيف من حدة هذه المشاكل و الصعوبات قمنا بوضع بعض التوصيات و الاقتراحات و هي كما يلي :

التوصيات :

- ضرورة قيام الدولة ببعث دورات تكوينية لتمكين أصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للاستفادة من تقنيات الحديثة للتسيير و العمل أيضا على تحسين مستوى يد العاملة باعتبارها المحرك الرئيس لنجاح هذا النوع من المؤسسات .
- إنشاء مراكز متخصصة من أجل مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حديثة النشأة و تقديم النصائح و الإرشاد إليها .
- إنشاء بنوك متخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تقوم بمنح قروض ميسرة لاسيما فيما يتعلق بسعر الفائدة.
- تشجيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على استخدام التقنيات الحديثة في مجال تكنولوجيا الإعلام و الاتصال في عملياتهم التجارية و التسويقية لتعزيز فرص التعريف بمنتجاتها .
- العمل على مراجعة نسب الاقتطاع الضريبي التي تشكل عائقا على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
- العمل على تسهيل النظام الجمركي ، من خلال الرفع التسعيرة الجمركية على المواد الأولية الأساسية لنشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- العمل على تحديد إطار قانوني تنظيمي واضح يحدد كيفية الحصول على العقار و أجال و الشروط الإدارية للحصول عليه في أقرب الآجال و محاربة الفساد الإداري و البيروقراطية التي كانت سبب في عدم انطلاق مشاريع مربحة .
- العمل على تنظيم دخول السلع المستوردة ، و عدم إستراد السلع التي تنتج وطنيا ، من أجل خلق جو من المنافسة و الإبداع .
- تحسين القدرات الإنتاجية و التسويقية لمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بما يمكنها من المنافسة في البيئة العالمية خاصة مع اقتراب دخول الجزائر في منظمة التجارة العالمية .

- العمل على تحسين المناخ المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- القضاء على التسيير البيروقراطي للبنوك العمومية .
- العمل على حل المشاكل الخاصة بالعقار و العقار الصناعي و ذلك بالتسهيل عملية الدراسة والأنشطة الإدارية .
- العمل على إنشاء الفضاءات الوسيطية كالبورصة التي تعتبر أحد الأدوات الناجعة لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، التي تعتبر فضاءا إعلاميا و تنشيطيا و تشاوريا هاما.

المراجع :

[01] نعرورة بوبكر ، حواس عبد القادر ، يحياوي مفيدة ، عنوان المداخلة "مشاكل و الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، محور المداخلة " المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، الملتقى الوطني الأول حول واقع و أفاق النظام المحاسبي و المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، 05-06 /2013/05، جامعة الوادي ، ص 3 .

[02] إسحاق خديجة ، دور الضرائب في دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة "حالة الجزائر " ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية في إطار مدرسة الدكتوراه ، تخصص تسيير المالية العامة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ، السنة 2012/2011 ، ص 54 .

[03] سهيلة مداني ، بدائل تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2005-2010) ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، فرع مالية المؤسسات ،قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر 3 ،2013/2012 ، ص 12.

[04] سامية عزيز ، مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، كلية العلوم الإنسانية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، الجزائر ،العدد الثاني ، جوان 2011، ص 83 ص84 .

[05] أيت عيسى عيسى ،المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر أفاق و قيود ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد السادس ، جامعة تيارت ، الجزائر ، ص 274 ص 275 .

[06] سامية عزيز ، واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، دراسة ميدانية لمؤسسات خاصة و متنوعة النشاط بمدينة بسكرة ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في علم الاجتماع ، تخصص تنمية ، قسم العلوم الاجتماعية ، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2015/2014 ، ص 78 ص79 .

[07] لعويطي نصيرة ، مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ترقية الصادرات ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم التجارية ، تخصص إدارة العمليات التجارية ، قسم العلوم التجارية ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2014/2013 ، ص9 ص10 ص11 .

[08] دراجي كريمو ، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، مجلة دراسات في الاقتصاد و التجارة و المالية ، مخبر الصناعات التقليدية ، جامعة الجزائر 3 ، المجلد 05 ، العدد 02 ، سنة 2016 ، ص 47 ص 48 .

[09] قمان أنيسة ، محاولة بناء خلية لليقظة الإستراتيجية بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة كأداة لتنمية الصادرات خارج المحروقات ، دراسة عينة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ، شعبة علوم التسيير ، تخصص إدارة أعمال ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة أمحمد بوقرة ، بومرداس ، 2014/2013 ، ص 74 ص 75 .

[10] قعيد إبراهيم ، دور الترويج في إنجاز السياسات التسويقية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، دراسة حالة مؤسسة روائح الورود الوادي ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، فرع العلوم الاقتصادية ، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، قسم العلوم الاقتصادية ، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2009 ، ص 25 ص26 .

[11] لعويطي نصيرة ، مرجع سبق ذكره ، ص 23 .

[12] محمد الهادي ضيف الله ، هشام لبزة ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة "متطلبات الإنشاء ، المعوقات و الحلول " ، مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر ، الوادي ، الجزائر ، العدد 02 ، 2016 ، ص 178 .

[13] قعيد إبراهيم ، مرجع سبق ذكره ، ص 53 .

[14] سهيلة مداني ، بدائل تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2005-2010) ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، فرع مالية المؤسسات ، قسم علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر 3 ، 2013/2012 ، ص 55 ص 56 .

[15] محمد الهادي ضيف الله ، هشام لبزة ، مرجع سبق ذكره ، ص 178 .

[16] لعويطي نصيرة ، مرجع سبق ذكره ، ص 24 .

[17] منصور دياب ، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، حالة الجزائر ، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ، قسم العلوم الاقتصادية ، فرع التخطيط ، كلية العلوم الاقتصادية، و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر 3 ، 2012/2011 ، ص 55 ص56 .

[18] محمد الهادي ضيف الله ، هشام لبزة ، مرجع سبق ذكره ، ص 177 .

[19] قعيد إبراهيم ، مرجع سبق ذكره ، ص 55 .

[20] مشري محمد الناصر ، دور المؤسسات المتوسطة و الصغيرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة ، دراسة الإستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حالة ولاية تبسة ، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص إستراتيجية المؤسسة للتنمية المستدامة ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 2011/2008، ص36.

[21] دراجي كريمو، مرجع سبق ذكره ، ص 481 .

[22] دراجي كريمو ، كرجع سبق ذكره ، ص 482 .

[23] أيت عيسى عيسى ، مرجع سبق ذكره ، ص 276 .

[24] رقاق عبد القادر ، حاكمي بوحفص ،الإجراءات الواجب اتخاذها لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في ظل المتغيرات العالمية الحالية ، مجلة الباحث الاقتصادي ،جامعة وهران ، العدد 05 ، جوان 2016 ، ص 145 .

[25] دحماني زهيرة ، الثقافة التنظيمية و نمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، دراسة حالات من المؤسسات الجزائرية ، مذرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في علوم التسيير ، فرع تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة أمحمد بوقرة ،بومرداس ، 2010/2009 ، ص 64 .